دولة الكويت

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

السيد / رئيس مجلس الأمة
المحترم

تحية طيبة وبعد ،،،

نتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بإضافة مادة جديدة برقم (٢٢ مكرراً) إلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية، مشفوعاً بمذكرته الايضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية،،،

مقدما الاقتراح

بدر نشمي العنزي

بدر سيار الشمري

بدر سيار الشمري
عضو مجلس الأمة

فارس سعد العتيبي

يحال إلى لجنة الموارد البشرية
يوزع على الأعضاء

٢٠٢٣/٨/٧م

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

اقتراح بقانون
بإضافة مادة جديدة برقم (٢٢ مكرراً)
إلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩
في شأن الخدمة المدنية

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(مادة أولى)

تضاف مادة جديدة برقم (٢٢ مكررا) إلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ المشار إليه نصها التالي:

مادة (٢٢ مكرراً):

" يحق للموظفين الجمع بين الوظيفة والدراسة الجامعية وتلتزم جهة عملهم باعتماد المؤهل الدراسي الحاصل عليه، ويحدد مجلس الخدمة المدنية القواعد والشروط المنظمة لذلك من دون اشتراط التفرغ الكامل للدراسة.

ويحق للموظفين إكمال دراستهم العليا على نفقتهم الخاصة، شريطة عدم التعارض بين الدراسة والوظيفة، ويحدد مجلس الخدمة المدنية الشروط والمعايير المطلوب توافرها في الدراسة التي لا يشترط فيها الانتظام الكامل واجتياز عدد من المواد الدراسية، والتي تعتمد على تقديم البحث العلمي.

وتلتزم الجهات المختصة بمعادلة المؤهل أو الدرجة العلمية الحاصل عليه الموظف وتحدد تلك الجهات الشروط والإجراءات الخاصة لذلك.

وفي جميع الاحوال لا يشترط لتصديق القبول الدراسي او الشهادة الجامعية بعد الانتهاء من الدراسة موافقة جهة العمل شريطة ان تكون الجامعة معترف بها من قبل وزارة التعليم العالي عند بداية التحاق الموظف بالدراسة في الجامعة ".

(مادة ثانية)

يصدر مجلس الخدمة المدنية القرارات المنفذة لأحكام هذا القانون فور صدوره وتعلن القرارات المنفذة لأحكامه في الجريدة الرسمية وفي نشرة رسمية تصدرها الجهة الحكومية.

(مادة ثالثة)

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

(مادة رابعة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون ويُعمل به بأثر رجعي.

أمير دولة الكويت
نواف الأحمد الصباح

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بإضافة مادة جديدة برقم (٢٢ مكرراً)
إلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩
في شأن الخدمة المدنية

لما كان الدستور الكويتي قد نص على الحق في حرية التعليم وإن الدولة تكفله وترعاه وتشجعه وكان الأصل في ذلك الحق المكفول دستوريا هو جواز الجمع بين الدراسة والعمل وكان من حق الموظف العامل دستوريا وقانونا أن يرقى بنفسه تعليميا.

وفي ذلك السياق جاءت القرارات الصادرة من مجلس الخدمة المدنية والتعليم العالي على نقيض تلك الحقوق وجاءت غير دستورية وأوجدت العراقيل أمام ممارسة تلك الحقوق والتي تشكل معه تلك القرارات تعديا على حق أصيل من حقوق الإنسان التي حماها الدستور ألا وهو حقه في التعليم.

ومن هنا جاء الدور لتدخل تشريعي يحسم النزاع والتخبط الوارد بتلك القرارات التي تنتهك حقوق المواطنين بأن يسن تشريع بقانون وذلك بإضافة مادة جديدة حاسمة لقانون الخدمة المدنية تعطي الحق بين الجمع بين الدراسة سواء كانت الجامعية أو ما بعد الجامعية والوظيفة، وعليه فقد جاء نص المادة الأولى من ذلك التعديل بإعطاء الحق في الجمع بين الدراسة والوظيفة، ونصت المادة الثانية على إعلان القرارات من قبل الجهات الحكومية المختصة.

ونصت المادة الثالثة من المقترح على إلغاء كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون، ونصت المادة الرابعة على تنفيذ القانون بأثر رجعي على جميع الحالات التي سبقت صدوره.